

بتاريخ: 1 يونيو 2022 العدد: 679 المصدر: الأخبار المسائي (2022-5-23)

"الوزراء» يكشف تفاصيل أول اجتماع لوحدة حل مشاكل المستثمرين



عقب صدور قرار الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، بشأن تشكيل وحدة دائمة لحل مشكلات المستثمرين بمجلس الوزراء، ترأست المهندسة راندة المنشاوي، مساعد أول رئيس مجلس الوزراء، الاجتماع الأول للوحدة بمقر المجلس؛ لمناقشة سبل تذليل المعوقات التي تواجه عددا من المستثمرين والشركات وإيجاد حلول لها، وذلك بحضور رئيس هيئة المستشارين بمجلس الوزراء، والرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ورئيس جهاز شؤون البيئة، ومسؤولي وممثلي عدد من الهيئات والجهات المعنية والمستثمرين.

[رابط الخبر](#)

- لقد اتخذت الدولة خلال الفترة الماضية بعض الخطوات الإيجابية بهدف جذب المزيد من المستثمرين المصريين والأجانب في مختلف القطاعات. ومن بين هذه الخطوات إنشاء وحدة دائمة بمجلس الوزراء لحل مشاكل المستثمرين.
- وعلى الرغم من أن إنشاء الوحدة يعد خطوة على الطريق الصحيح إلا أنها ليست الآلية الأكفأ لتحقيق هذا الهدف، فالأصل أن يكون هناك آلية مؤسسية واضحة ومحددة يتم من خلالها تقديم شكاوي المستثمرين وتحويلها للجهة المختصة والرد عليها خلال فترة زمنية قصيرة بأسلوب الحل المناسب ومدته، كل هذا بدون أن يحتاج المستثمر إلى مقابلات شخصية مع أي مسئول إلا في حالات الضرورة، كما أن الأصل أن تكون هذه الآلية رقمية سواء في عرض المشكلة أو متابعتها إلى أن يتم حلها بشكل جذري، ويتم توجيه المستثمر إلى عرض مشكلته بشكل واضح من خلال خطوات محددة ومرتبطة.
- كل ذلك بدون الحاجة لمعرفة المستثمر لشخص المسئول الحكومي الرفيع المعني، فمحصنة أسلوب حل المشاكل بطيء ولا يساهم في إصلاح الأداء في الجهات المعنية، بينما الأسلوب المؤسسي يساهم في إصلاح الأداء من خلال الشرح الوافي المكتوب للمشكلة والمسئول عنها، فيكشف إذا كان هناك شبهة فساد من أي نوع كما يحتفظ بتسجيل للمشاكل بشكل منظم يسهل البحث فيه حتى لا تتكرر مع مستثمرين آخرين.
- وأخيراً، قد يكون أحد الخطوات التلقائية لطرح المشكلة أن يكون هناك نسخة من الشكوى يمكن اطلاع مسئول عنها تماماً كما يتم تسجيل المكالمات حالياً في كثير من الخدمات التليفونية أو الرقمية.
- أما فيما يخص الخبر وأسلوب عمل الوحدة، فهناك مجموعة من التساؤلات تطرح نفسها وذلك على النحو التالي:

1- إلى أي مدى تم تمكين هذه الوحدة؟ بمعنى هل تم منحها صلاحيات كافية لتفعيل دورها على أرض الواقع بشكل فوري أم هي خطوة يلحقها دراسات الجهات المختلفة كالمعتاد؟

2- هل هناك إطار زمني لحل المشاكل؟ على أي أساس سيتم تحديد الحد الأقصى لإنهاء الموافقات من الوزارات والجهات المعنية؟ وما هي الآلية الرقابية التي سيتم استخدامها للتأكد من الالتزام بالحد الأقصى المحدد؟

3- ما هي المعايير التي سيتم على أساسها اختيار الأعضاء الفنيين؟ حيث يجب أن يتمتعوا بخبرات متنوعة ويسمح لهم مستواهم الوظيفي باتخاذ القرارات النهائية

4- هل تم وضع آلية للاستفادة من المشكلات التي يقدمها المستثمرين من خلال وضع حلول جذرية لها حتى لا تتكرر؟

5- ماذا عن الرقابة على أسلوب عمل الوحدة وشكاوى المستثمرين في حالة عدم قيام الوحدة بدورها؟

6- هل سيتم وضع حد أقصى للرد على الشكاوى المقدمة من قبل المستثمرين من خلال الخط الساخن والمنظومة الالكترونية الموجودة بالهيئة العامة للاستثمار؟

7- ما هي الآلية التي سيتم من خلالها التنسيق بين الوحدات الفرعية المنبثقة من كل وزارة والوحدة المركزية والأمانة الفنية؟

• من المؤكد أن الجميع سيحاول أن يقوم بواجبه لإنجاح هذه الوحدة ولكن الأفضل أن يكون هناك حل مؤسسي كما ذكرنا.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية تنبج استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

جميع الحقوق محفوظة
2022 ECES (c) المركز المصري للدراسات الاقتصادية